«الأكاديمية الأسترالية للدراسات» يختتم دورة شؤون الأمن والدفاع «الإدارة الأمنية»

6

ليكون رادعا لأي إرهابي تسول له نفسه المساس بأمن ووحدة الكويت

الطبطبائي يطالب الحكومة بإسقاط جنسية المدانين بقضية خلية العبدلي دون ذويهم

طالب النائب الدكتور وليد الطبطبائي، بضرورة سحب جناسي المدانين بقضية خلية العبدلي الإرهابية والتي كان الغرض منها وفق ما صدر بحكم التمييز، الانقلاب على الحكم والتخابر مع جهات أجنبية خارجية وهدم النظم الأساسية، والانقضاض على النظامين الاجتماعي والاقتصادي، ونشر الثورة الإيرانية والسيطرة عليه وتكوين ما يسمى الدولة الإيرانية الكبرى، وهي بذلك تعتبر خيانة عظمى. وأضاف الطبطبائي في تصريح صحافي: ويجب ألاّ يستمر شرف استحقاق الجنسية أو الحفاظ عليه مع أفراد هذه الخلية الغادرة، وفق لقانون الجنسية للمادة رقم 13 ونصها: «يجوز بمرسوم، بناء على عرض وزير الداخلية، سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد 3و4و5و7و8 من هذا القانون وذلك في الحالات الآتية: –1إذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها بطريق التبعية. –2إذا حكم عليه خلال خمس عشرة سنة من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة. –3إذا عزل من وظيفته الحكومية تأديبيا، لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية. –4إذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية. (–5إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتمائه إلى هيئة سياسية اجنبية، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممكن كسبها معه بطريق التبعية.»

وللمادة رقم 14 ونصها: «يجوز، بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية: –1 إذا دخل الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها. –2 إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها. –3 إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت، أو صدر حكم بإدانته في جرائم ينص الحكم على إنها تمس ولاءه لبلاده. ويترتب على إسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر أن تزول الجنسية الكويتية عن صاحبها وحده.» وتابع الطبطبائي، كان من الواجب على وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء أن يقوما فورا بسحب الجناسي بعد صدور حكم التمييز بحق أفراد هذه الخلية الإرهابية، وهذا لا يختلف مع مبادئنا الراسخة وفكرنا المستقر تجاه طريقة سحب الجناسي ليشمل هذه الخلية الإرهابية، فنحن –تماما– ضد التطرق أو التلميح بسلاح سحب الجناسي عن القضايا التي لا تصل أو ترتقي لدرجة أن يقوم رئيس مجلس الوزراء أو وزير الداخلية بسحب جناسيهم؛ فلذلك كنا نطالب وما زلنا بأن تتم إحالة أي قضية سحب جناسي إلى القضاء للبت فيها إلا في مثل هذه القضايا، فأمرها وشأنها مختلف تماما عن جميع القضايا التي كنا نتكلم فيها.

وشدد الطبطبائي على أنه يرى الآن أصبح لزاما على الحكومة أن تتحرك وبشكل عاجل لسحب جناسي هؤلاء المجرمين الخونة، ففي مثل هذه القضايا يكون من الصواب ضرورة تحرك الحكومة لسحبها وليس في قضايا أخرى، لكن العجب أن الحكومة تحركت لسحب الجناسي عن قضايا لم يفصل بها القضاء وفي القضايا المستحقة كهذه تقف مكتوفة اليدين.

وفي الختام أكد الطبطبائي أنه وبالاعتماد على كل ما سبق، فنحن نطالب الحكومة بتجريد وسحب جناسي هؤلاء الخونة دون ذويهم، وسحب وإيقاف كل الامتيازات المترتبة عليها من (منازل، جواخير، شاليهات، حيازات زراعية، وظائف ورواتب، رخص تجارية، وكذلك عضوية أي من جمعيات النفع العام)، ليكون هذا رادعا لهم ولأي إرهابي تسول له نفسه القيام بمثل هذه الأفعال أو المساس بأمن ووحدة وآمال مجتمعنا.

د. وليد الطبطبائي

استفسر عن علاقة المدانين بالجمعية الثقافية

فهاد يسأل 3 وزراء عن شاليه ومزرعة ضبطت بهما أسلحة خلية العبدلي

وجه النائب عبدالله فهاد حزمة من الأسئلة الى 3 وزراء عن خلية العبدلي الإرهابية، سأل فيها فهاد عن شاليه ومزرعة ضبطت بهما أسلحة خلية العبدلي وعن علاقة المتهمين بالجمعية الثقافية

وقال فهاد في سؤاله الى وزير البلدية ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية: نظرا للأحداث الأخيرة التي تمت وبجهود رجال وزارة الداخلية والدفاع تم الكشف عن خلية العبدلي الإرهابية والذي ثبت عليها لدى محكمة التمييز في الحكم خيانة المتهمين للوطن وتخابرهم مع جمهورية إيران واخفاء أسلحة ومتفجرات وذخائر وتخزينها في مزرعة العبدلي المقصد منها اضرار بمصلحة الوطن والمواطنين لذا يرجى تزويدي بالاتي:

–1 ما الإجراءات القانونية المتخذة من قبلكم بالمزرعة التي تم اكتشاف فيها الأسلحة والذخائر؟

–2 هل يوجد أحد من المدانين في قضية خلية العبدلي الإرهابية أو من أقاربه من الدرجة الأولى لدية حيازة زراعية بالعبدلي او الوفرة؟ ان كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من الحيازة الزراعية وما الإجراءات القانونية المتبعة بعد ادانتهم من قبل محكمة التمييز؟

وقال فهاد في سؤاله الى وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشئون الاقتصادية: نظرا للأحداث الأخيرة التي تمت وبجهود رجال وزارة الداخلية والدفاع تم الكشف عن خلية العبدلي الإرهابية والذي ثبت عليها لدى محكمة التمييز في الحكم خيانة المتهمين للوطن وتخابرهم مع جمهورية إيران واخفاء أسلحة ومتفجرات وذخائر وتخزينها في مزرعة العبدلي المقصد منها اضرار بمصلحة الوطن والمواطنين، ولما يحتم علينا واجبنا الرقابي وخوفا من وجود بعض الأسماء من الخلية المدانة في أحد جمعيات النفع العام او اللجان والمبرات المرخصة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لذا يرجى تزويدي بالآتي:

–1 هل يوجد أحد من المدانين في قضية خلية العبدلي الإرهابية منتسب لأحد جمعيات النفع العام؟ ان كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بأسماء مجلس الإدارة المؤسس والحالي؟

–2 تزويدي بكافة المعاملات المالية للجمعية من إيداع وصرف خلال عشر سنوات الماضية؟

–3 اين يقع مقر هذه الجمعية وهل هو ملك للدولة او خاص؟ ان كان موقعها خاص يرجى تزويدي بصورة الملكية او عقد الايجار؟

–4 هل هناك تعاون بين الجمعية المنتسب اليها أحد من المدانين مع أي جهات حكومية او خاصة؟ يرجى تزويدي بصورة من هذا التعاون

وقال فهاد في سؤاله الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية: نظرا للأحداث الأخيرة التي تمت وبجهود رجال وزارة الداخلية والدفاع تم الكشف عن خلية العبدلي الإرهابية والذي ثبت عليها لدى محكمة التمييز في الحكم خيانة المتهمين للوطن وتخابرهم مع جمهورية إيران واخفاء أسلحة ومتفجرات وذخائر وتخزينها في مزرعة العبدلي وشاليه المقصد منها اضرار بمصلحة الوطن والمواطنين لذا يرجى تزويدي بالآتي:

–1 ما الإجراءات القانونية المتخذة من قبلكم بالشاليه التي تم اكتشاف فيها الأسلحة والذخائر؟

–2 هل يوجد أحد من المدانين في قضية خلية العبدلي الإرهابية أو من أقاربه من الدرجة الأولى لدية شاليه؟ ان كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من عقد الملكية وما الإجراءات القانونية المتبعة بعد ادانتهم من قبل محكمة التمييز؟

عبد الله فهاد

تعطي الحكومة الضوء الأخضر لاستخدام هذا السلاح ضد خصومها

النصف يرفض الدعوات إلى سحب جنسية المدانين بخلية العبدلي

شدد النائب راكان النصف على ضرورة النأي بالهوية الوطنية من الصراع السياسي، لافتا الى أن الدعوات الى سحب جنسية المدانين بخلية العبدلي تعيدنا الى المربع الأول باستخدام الجنسية سلاحا لدى الحكومة، وتعطيها الضوء الأخضر لاستخدامه ضد خصومها.

وقال النصف في تصريح صحفي حول الدعوات التي أطلقها بعض النواب في هذا الصدد، أن أي مطالبة لسحب الجناسي للمدانين بحسب قانون الجنسية فإنه يجب أن يكون وفق مسطرة واحدة تطبق على الجميع في مثل تلك القضايا، سواء المدانين في "خلية العبدلي" أو غيرها من الخلايا الأخرى مثل داعش والقاعدة التي صدرت ضدهم أحكام نهائية بتهم المساس بالأمن الوطني للدولة وفق الجرائم المنصوص عليها في المادة 14 من قانون الجنسية.

وبين أن تطبيق قانون الجنسية وفق مطالبات بعض النواب يجب أن يكون بكل مواده وليس بانتقائية منه ضد الخصوم، مشيرا الى أنه سبق وأن رفض الإنتقائية في سحب الجناسي نتيجة التجييش السياسي في جلسة 5 نوفمبر 2014، وكذلك في جلسة 11 أبريل 2017، مستذكرا في الوقت ذاته اعتذار النائب د. جمعان الحربش بكل شجاعة عن المطالبات السابقة بسحب جنسية المدعو ياسر الحبيب واعترافه بهذا الخطأ.

الى ذلك وجه النصف سؤالا الى وزير الأوقاف والشئون الإسلامية ووزير الدولة لشئون البلدية قال فيه: فيما يتعلق بسحب قرعة قسائم تربية الأبقار في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، يرجى تزويدي بالتالي:

– ماهي الشروط التي وضعتها هيئة الزراعة للدخول الى قرعة توزيع قسائم تربية الأبقار وتسمين العجول في منطقة الصليبية.

– هل تم نشر اعلان لدعوة للراغبين في المشاركة في مشروع الأمن الغذائي موضوع السؤال؟ في حال الايجاب يرجى تزويدي بصور الاعلان وتاريخ النشر.

– متى تم فتح باب التقدم للمشروع المذكور وتاريخ اغلاق استقبال الطلبات؟

– يرجى تزويدي بأسماء جميع الشركات التي تقدمت لمشروع الأمن الغذائي تربية الأبقار وتسمين العجول، والذي تمت قرعة توزيع قسائمه يوم الأحد الموافق 30 يوليو 2017.

– يرجى تزويدي بأسماء الشركات التي لم تستوفي شروط الدخول الى القرعة وبيان الأسباب لكل شركة على حده.

– يرجى تزويدي بأسماء الشركات التي استوفت الشروط للدخول الى القرعة وتزويدي بكافة المستندات التي أرفقتها مع طلب الدخول والموافقة وفق اشتراطات الهيئة.

– يرجى تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة المشرفة على قرعة توزيع القسائم في اليوم المذكور أعلاه مع بيان للمنصب الوظيفي لكل موظف.

– فيما يتعلق بأوراق سحب القرعة، كم عدد القسائم في مشروع الأمن الغذائي لتربية الأبقار وتسمين العجول؟ وكم عدد القسائم التي تم توزيعها منذ انطلاق المشروع، وعدد القسائم التي تم توزيعها يوم الأحد الموافق 30 يوليو 2017؟

راكان النصف

طالب بالسماح للموظف باستبدال رصيد إجازاته ببدل نقدي

الحجرف يقترح تحديد سعر البنية التحتية لأراضي «السكنية» بـ 4 آلاف دينار

تقدم النائب مبارك الحجرف باقتراح برغبة لتحديد سعر البنية التحتية لجميع الأراضي التي تقوم مؤسسة الرعاية السكنية بتوزيعها بمبلغ 4000 آلاف دينار للتخفيف على المواطنين.

ونص الاقتراح على ما يلي: نصت المادة السابعة من الدستور الكويتي على مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين وانطلاقا من هذه المادة لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تحديد سعر البنية التحتية لجميع الأراضي التي تعتزم المؤسسة العامة للرعاية السكنية توزيعها حاليا وفي المستقبل بمبلغ 4000 آلاف دينار لكل قسيمة وذلك لتخفيف الأعباء على المواطنين وعدم إثقال كواهلهم بالالتزامات المالية.

و تقدم الحجرف باقتراح برغبة للسماح للموظف المدني باستبدال رصيد إجازاته بما لا يتجاوز 60 يوما كل عام ببدل نقدي أسوة بالعسكريين.

ونص الاقتراح على ما يلي: الكثير من الموظفين المدنيين لديهم رصيد إجازات غير مستغل بل إن البعض منهم لديه رصيد إجازات يتم حرمانه منه وذلك لتعديهم الحد المسموح به من قبل ديوان الخدمة المدنية ولأن العسكريين يتمتعون بهذه الميزة ألا وهي البدل النقدي ورغبة في تحقيق العداله والمساواة بين جميع العاملين بالدولة لذلك فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تمكين الموظف المدني من استبدال رصيد إجازاته بما لا يتجاوز 60 يوما كل عام ببدل نقدي أسوة بإخوانهم العسكريين.

مبارك الحجرف

رغبة في الحد من كثافة المراجعين

الحويلة يقترح استحداث مستشفيات جراحة اليوم الواحد

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة بشأن استحداث مستشفيات جراحة اليوم الواحد.

وقال في الاقتراح: رغبة في الحد من كثافة مراجعي المستشفيات العامة وإسهاما في حل مشكلة بقاء العديد من المرضى في قائمة الانتظار لإجراء عمليات جراحية في التخصصات المختلفة فترات طويلة قد تصل إلى عدة أشهر انتظارا للدور، رغم أن بعض هذه العمليات تكون عمليات جراحية خفيفة لا تحتاج إلى انتظار طويل في المستشفيات بعد اجرائها بما يتيح الفرصة والاختيار لوقت إجراء العمليات الجراحية، لذا كان لزاما التفكير والتخطيط لإدخال نظام جراحات اليوم الواحد بدولة الكويت، وذلك بعد نجاح هذه التجربة في العديد من بلدان العالم.

لذا أقترح أن تقوم الحكومة ممثلة بوزارة الصحة بعمل خطة متوسطة الأجل لاستحداث نظام مستشفيات جراحة اليوم الواحد بدولة الكويت لما لها من آثار في التخفيف من الأعباء عن المستشفيات العامة، وإتاحة إجراء الجراحات للمرضى في أسرع وقت ممكن في كل التخصصات، والتخطيط لإمدادها بالكوادر المؤهلة في الوقت المناسب.

د. محمد الحويلة

يشغل منصب عضو اللجنة الإسكانية

8 أسئلة و3 اقتراحات بقوانين.. حصاد النائب مبارك الحريص في دور الانعقاد الأول

قدم النائب مبارك الحريص خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 8 أسئلة و3 اقتراحات بقوانين واقتراحا برغبة ويشارك كعضو في اللجنة الإسكانية.

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب مبارك الحريص 3 اقتراحات مشاركا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

- تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل)
- تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية (تكون للدائرة الإدارية وحدها ولاية الحكم بإلغاء القرارات الإدارية كما تكون لها الولاية في الحكم في طلبات التعويض عن الأضرار الناشئة عن القرارات الإدارية الصادرة بإنهاء الخدمة)
- تعيين الخريجين الكويتيين في الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية.

مبارك الحريص

الأسئلة

وجه النائب مبارك الحريص 8 أسئلة إلى 6 وزراء منها سؤالان إلى كل من وزير التربية وزير التعليم العالي ووزير الصحة، فسأل وزير التربية والتعليم العالى عن التكلفة الإجمالية لمشروع أجهزة التابلت وعن حدوث تلوث في مياه المدارس التابعة للوزارة، وسأل وزير الصحة عن المكاتب الصحية في الخارج والجهات الرقابية التي تتولى أعمال الرقابة الإدارية والقانونية والمالية في الوزارة.

وقدم سؤالا واحدا إلى كل من وزير الخارجية عن قيام السلطات الإيرانية باحتجاز أربعة مواطنين كويتيين والإجراءات التي قامت بها الوزارة لكشف أسباب احتجازهم وضمان إطلاق سراحهم وعودتهم إلى البلاد، وإلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات عن تأخير في مناقصة المباني العامة لمشروع منطقة غرب عبد الله المبارك. وسأل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام عن قرار الإدارة العامة للإطفاء بشأن الضوابط اللازمة لإعداد دورات ضباط الاختصاص للجامعيين وقد تضررت به فئة معينة من رجال الإطفاء الجامعيين، ووزير النفط وزير الكهرباء والماء عن السند القانوني لإلغاء بدلات بعض موظفي الوزارة وما مسميات البدلات التي تم إلغاؤها مؤخرا عن مجموعة من الموظفين وشروط استحقاق كل بدل على حدة وأسباب صرف تلك البدلات وهل أخذت الوزارة رأي ديوان الخدمة المدنية وإدارة الفتوى والتشريع قبل إصدار قرار الإلغاء.

إحصائية بأعمال الحريص البرلمانية